



اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة تُعقد اجتماعها السابع لعام 2021

أبوظبي (11 أغسطس 2021): عقدت اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة اليوم اجتماعها السابع لعام 2021 برئاسة معالي خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ورئيس اللجنة، وحضور معالي أحمد علي الصايغ، وزير دولة.

واطلعت اللجنة الوطنية خلال الاجتماع الذي أقيم عن بُعد، على آخر المستجدات من قبل الجهات الممثلة فيها بشأن الجهود المبذولة في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، كما أثنت اللجنة على فعالية اللجان الفرعية التي أبرزت جهودها خلال الفترة التي أعقبت الزيارة الميدانية لمقيمي مجموعة العمل المالي (فاتف) عام 2019 وحتى تاريخه. واعتمدت اللجنة الوطنية خطط عمل اللجان الفرعية وأنظمة عملها.

بالإضافة الى ذلك، شكلت اللجنة الوطنية فريق فني وطني يُعنى بإعداد تقرير الدولة ومراجعتة قبل تقديمه الى فريق المقيمين لمجموعة فاتف. وكجزء من سعيه في تعزيز التنسيق المحلي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة في الدولة، اعتمدت اللجنة الوطنية آلية التعامل مع وسطاء الحوالة المسجلين وغير المسجلين، وتم تحديد دور الجهات المعنية وإجراءات التعامل مع وسطاء الحوالة غير المسجلين.

وقدم المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تقريراً حول تقييم توصية مجموعة فاتف المتعلقة بالأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، ورفع بعض التوصيات منها أن تقوم القطاعات المعنية بتقييم مخاطر الأشخاص الاعتبارية بصورة دورية بما يتماشى مع متطلبات فاتف.

وقد صرّح معالي خالد محمد بالعمى، محافظ المصرف المركزي ورئيس اللجنة، قائلاً: "تحرص اللجنة الوطنية على تكثيف جهودها وتعاونها مع الجهات المعنية، بما يساهم في تعزيز مكانة دولة الإمارات ودورها الريادي لمكافحة للجرائم المالية على مستوى العالم".

وأضاف معاليه: "في ظل تطور أساليب الجرائم المالية وتنوع طرقها ووسائلها، فإننا في دولة الإمارات لن نتوانى في تشديد الإجراءات لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من أجل حماية وتعزيز سلامة استقرار النظام المالي والحرص على عدم استغلاله في تمويل الأعمال غير المشروعة".

-انتهى-